الحميدي: الإشاعات لن تثنينا عن اجتثاث الفساد

بدر الحميدي

أكد النائب بدر الحميدي إن الإشاعات والأخبار الكاذبة لن تثنينا عن بدء مرحلة اجتثاث الفساد من جذورهوقال الحميدي :أدعوكم إخواني و أخواتي إلى عدم الالتفات لمثل هذه الإشاعات الحالية والمستقبلية والتي تأتي من ضعاف النفوس والفاسدين.

خليل الصالح : أدعو نواب المجس للالتفاف حول خارطة طريق شعبية

خليل الصالح

دعا النائب خليل الصالح أعضاء مجلس الأمة إلى الالتفاف حول خارطة طريق شعبية تترجم تطلعات الوطن والمواطن في هذه المرحلة المفصلية التي تمر بها البلاد .

وأكد الصالح إن الشعب ينتظر منا تعزيز مكتساباته، وتأمين حاجياته، والتعاون من أجل تقديم حلولا عملية لمشكلاته الإسكانية والصحية والاجتماعية والاقتصادية.

وقال إن واجب المرحلة هو الاقتراب من هموم المواطن التي يعاني منها وتلمس الطريق نحو أسرع الحلول ، ودفع الحكومة إلى التعاون مع المجلس في هذا المسار ، متمنيا تسريع وتيرة التوافق على إقرار القوانين التي تصب في مصلحة المواطن الذي يعاني كثير من الأزمات .

واشار الصالح إلى ضرورة العمل الجاد من اجل تحسين معيشة المواطن التي تضررت جراء ارتفاع الأسعار وثبات الرواتب واختلالات التركيبة السكانية و هيكل الاقتصاد.

وأضاف أنه آن الاوان ان نستجمع قوانا لإيصال رسالة حقيقية للشعب بأنه أولى بخيرات هذا البلد المعطاء وأن مصلحته هي الاجندة الاولى التي يجتمع عليها النواب في قاعة مجلس الأمة.

تحركات نيابية لدعم المقترح

20 نائباً اجتمعوا للتنسيق والاتفاق على خطوات تقديم قانون العفو

جانب من اجتماع النواب

المويزري وجوهر

رياض عواد

يبدو ان التصريحات النيابية الرامية لإقرار قانون العفو الشامل ستأخذ طريقها الى أرض الواقع قريباً في ظل تحركات نيابية من عدة اتجاهات لدفع القانون الى مجلس الأمة.

أولى هذه التحركات بدأت صباح أمس الاول الأربعاء مع تقديم النواب د. حمد المطر وفايز الجمهور وعبدالعزيز الصقعبي وأسامة الشاهين وثامر السويط باقتراح بقانون بشأن العفو الشامل عن بعض الجرائم وفق المادة 75من الدستور، مشفوعا بمذكرته الإيضاحية.

وثاني هذه التحركات بدأت مع الاجتماع النيابي الذي دعا اليه النائب مساعد العارضي للاتفاق على خطوات تقديم مقترح قانون العفو الشامل وضم 20 نائبًا.

وحضر اجتماع العارضي، بالإضافة إليه، النواب محمد براك المطير وثامر السويط وفارس العتيبي ود. عبدالكريم الكندري وحسن جوهر وشعيب الموزري وبدر الداهوم وصالح الشلاحي وعبدالله المضف ومحمد الحويلة ومهلهل المضف وحمد روح الدين ومبارك العرو ومهند الساير ومبارك بن خجمه وفايز الجمهور وعبدالعزيز الصقعبي و سعود بوصليب و فرز الديحاني.

وفي تصريحات سبقت الاجتماع قال النائب فرز الديحاني إن العفو الشامل مطلبنا الوحيد ولابد أن يتحقق، مؤكدًا أن هدفنا الإصلاح وبإذن الله سنحقق لأهل الكويت ما هو مطلوب منا عبر العمل الجماعي.

كما أكد النائب بدر الداهوم أن أي ورقة تنسب لي فيها أسماء النواب الذين صوتوا البدر الحميدي والذين لم يصوتوا له غير صحيحة فلم أكتب أي ورقة ولم أصرح بذلك

من جهته قال النائب فايز الجمهور إن إقرار قانون العفو الشامل هو حق دستوري وحق أصيل لنواب المجلس، مبينا أن النواب سيعملون على التنسيق مع القيادة السياسية والحكومة للوصول الى توافق وانسجام لإقرار قانون العفو الشامل والقوانين الأخرى الرئيسية.

وأضاف «تقدمنا والدكتور عبدالكريم الكندري باقتراح لجعل التصويت في انتخاب الرئاسة ومكتب المجلس علانية معربًا عن أمله في أن يكون هناك تنسيق أيضًا على اللجان.

بدوره قال النائب صالح الشلاحي إن النواب بدأوا بتقديم قانون العفو بالتنسيق مع النواب، مشيرًا إلى أن هناك توافق ضمني على طريقة تقديم هذا القانون.

وأضاف الشلاحي نؤكد لرئيس المجلس أن المجلس الحالي ليس كالسابق فلدينا الكثير من المشاريع.. ونحتاج معها إلى تعاون حقيقي.

وقال النائب محمد براك المطير إن الحكومة كانت بالجلسة راعية للفساد، مشيرًا إلى أن الحكومة كان لديها علم بأن 42 نائبًا سيصوتون في منصب الرئاسة للنائب بدر الحميدي.

واضاف المطير أن الحكومة حمت من غير أراء بعض النواب بالسر وهذا مخالف لكل عرف برلماني واخلاقي وشرعي، واصفًا ماحدث في انتخابات الرئاسة بأنه وصمة عار في حق الكويت والعملية الديمقراطية.

أما النائب سعود بوصليب وردًا على ما تداولته مواقع التواصل الاجتماعي فقال: «كنت صادقا مع نفسي والتزمت بعهدي الذي أخذته على نفسي مع الله أولا ثم النواب في الاجتماعات الثلاثة، مشددًا على أنه مازال عند موقفه وما ولن يتزعزع بالمستقبل في أي تصويت جماعي أو خروج عن الكتلة.

وتعليقًا على ما حدث في انتخابات الرئاسة قال النائب د. عبدالكريم الكندري من يقول يجب أن تطوى الصفحة للبدء بصفحة جديدة إن الرئاسة أخذت بطريقة الغدر وبطريقة غير شرعية وما يعنينا اليوم هو كيفية التعامل مع منصة الرئاسة وفق اللائحة والدستور، وغير ذلك هو أمر غير قابل للتطبيق

ووصف النائب مهلهل المضف ما حدث في الجلسة الافتتاحية بانه أمر كارثي وخارج عن الأخلاق، مؤكدًا أن الأمر كان مدبراً وكان هناك تلاعب في التصويت

بدوره قال النائب مبارك العرو الأصل في العمل النيابي هو العلنية بما في ذلك انتخابات الرئاسة، وإلى أن يتم تعديل اللائحة لتسمح بذلك، كانت هذه ورقة اقتراعي أضعها أمامكم، عهد التزمنا به وسنظل ملتزمين بكل تعهداتنا، ثقتكم غالية.

وقال النائب عبدالله المضف: أعلم بأن الثقة المتبادلة ما بيني وبين الأمة كبيرة، وأعلم أنها ليست بحاجة لدليل كي تُثبت ولا لصورة كي تستقر ولكنه موقف تاريخي يجب أن يتخذ

مع تأكيدي على دعم أي مقترح من شأنه تعديل المادة 35 من اللائحة الداخلية لمجلس الامة

واضاف المضف: الشفافية ورقابة الرأي العام اهم واسمى من القوانين واللوائح

ونأسف اننا وصلنا لهذا الوضع بسبب السلطة وحلفاءها من الفاسدين المفسدين

واصبح لزاما علينا تبني تعديل اللائحة ليصبح التصويت علنياً

كما صرح النائب ثامر السويط من اجتماع النواب التنسيقي تعقيبا على سؤال عن مقترح قانون العفو الشامل في ديوان النائب مساعد العارضي ان هذا المقترح من اولوياتي وسيتم عرضه في اولى الجلسات

وردا على سؤال وتعقيب عن انتخاب الرئيس قال الشعب هو من سيقول كلمته وان شاء الله بيت الشعب سيعود للشعب والمجلس سيرجع قريبا بهيبته وقوته وسابق عهده

- العارضي :سنتعاون مع الحكومة لإنجاز قوانين تهم الشعب وأولها العفو الشامل
- الداهوم: لم أكتب أي ورقة تتعلق بالتصويت على منصب الرئيس
- ذياب : ابتسامتي اثناء جلسة الرئاسة تعبير عن السخريه وخروجي إحتجاج سياسي
- بوصليب: التزامي مع الكتلة النيابية لن يتزعزع في أي تصويت جماعي
- الجمهور: قانون العفو الشامل حق أصيل للنواب وسنعمل للتوافق عليه مع الحكومة

خالد العتيبي يقترح علنية انتخاب رئيس المجلس والمناصب القيادية

خالد العتيبي

تقدم النائب خالد العتيبي باقتراح بقانون للتعديل على اللائحة الداخلية لمجلس الأمة لمعالجة ما حدث في الجلسة الأخيرة وتحويل انتخابات الرئيس ونائبه وأمين السر والمراقب من انتخابات سرية إلى علانية.وجاء الاقتراح على النحو التالي :-

-بعد الإطلاع على الدستور ،

-وعلى القانون رقم (12) لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة والقوانين المعدلة له ،

-وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :-

مادة أولى

تضاف فقرة ثانية للمادة (28) من القانون رقم (12) لسنة 1963 المشار إليه تحل بعد الفقرة الاولى ويكون نصها كالتالي :

" ويتم الإنتخاب بالاقتراع العلني نداءً بالاسم "

مادة ثانية

تستبدل الفقرة الأولى من نص المادة (33) من القانون رقم (12) لسنة 1963 المشار إليه بالنص التالي :

" بعد انتهاء مراسم افتتاح الدور السنوي العادي يشرع المجلس في انتخاب أعضاء مكتبه أو استكمال عددهم وفقا للدستور ولهذه اللائحة، ولا يجوز إجراء أي مناقشة في المجلس قبل انتخاب أمين السر والمراقب، عدا مناقشة الطلبات الإجرائية اللائحية المتعلقة بالإنتخاب ".

المادة الثالثة

يستبدل بنص المادة (35) من القانون رقم (12) لسنة 1963 المشار إليه النص التالي :

" يتم الانتخاب لمناصب مكتب المجلس بالتتابع وبطريق الاقتراع العلني نداءً بالأسم وبالأغلبية المطلقة، فإذا لم تتحقق هذه الأغلبية أعيد الانتخاب للمرة الثانية ويكون الفوز فيها بالأغلبية النسبية فإن تساوى اثنان أو أكثر في هذه الأغلبية تم اختيار أحدهما بالقرعة.

المادة الرابعة

تضاف فقرة أخيرة للمادة (42) من القانون رقم (12) لسنة 1963 المشار إليه ويكون نصها كالتالي : ويكون تأليفها بالاقتراع العلني نداءً بالاسم ."

ونصت المذكرة الإيضاحية على: لما كانت الانتخابات تقوم أساسا على عنصري الحرية والنزاهة ضمانا لاستقلالها وحيدتها عن أية مؤثرات خارجية تهدف إلى إنحرافها عن مسارها الحقيقي الذي ابتغاه المشرع في جميع مراحلها حتى إعلان النتيجة ، تحت أية ضغوط كانت سياسية أو مالية أو غيرها ، أو حتى استعمال وسائل الترغيب والترهيب ، وهذا هو الأصل العام إلا إنها أوكد وأوجب في انتخابات مناصب مجلس الأمة ، لانه قد تكشف في الآونة الاخيرة دخول المؤثرات سالفة البيان عليها مما جعلها انتخابات غير نزيهة مثلومة بعيب شراء الولاءات الزائفة التي لاتعبر عن حقيقة نبض الامة وسيادتها خصوصا وأن النائب يمارس أعماله البرلمانية نيابة عن الأمة التي يمثلها بكل صدق وأمانة ، بل يحمله قسمه على أن تكون كذلك في كل أعماله .

ولما كان ماتقدم وتحقيقا لنزاهة انتخابات رئيس مجلس الامة ونائبه واعضاء مكتب المجلس الاخرين وتأليف اللجان وأملا في شفافيتها بجعلها بعيدة كل البعد عن أية مؤثرات تنحرف بها عن غايتها وتخضعها لمساومات رخيصة لاتتفق ومظاهر السيادة أو الحرية التي يجب أن تتسم بها إنتخابات مناصب مجلس الامة .

كما إن إتمام منظومة الشفافية والنزاهة لايستقيم في منع المناقشات بإطلاق قبل إنتخاب بعض أعضاء المكتب دون قيد ووجوب إستثناء ما تعلق منها على وجه الخصوص بالإجراءات اللائحية الخاصة بتلك الانتخابات .

عايد العنزي يقدم اقتراحاً بقانون لتغيير اللائحة الداخلية لمجلس الأمة

د.خالد العنزي

أعلن النائب الدكتور خالد عايد العنزي بتقديمه مقترحا بقانون بتعديل القانون رقم (12)لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الامة وهو كالتالي

اقتراح بقانون بتعديل القانون رقم (12) لسنة [illegible] في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة

بعد الاطلاع على الدستور، وعلى القانون رقم (12) لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة والقوانين المعدلة له

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

– مادة أولى –

يستبدل بنص المادة (28) من القانون رقم (12) لسنة 1963 المشار إليه النص التالي:

يختار مجلس الأمة في أول جلسة له، ولمثل مدته، رئيس ونائب من أعضائه، وإذا خلا مكان

أحد منهما، اختار المجلس من يحل محله إلى نهاية مدته، ويكون الانتخاب في جميع الأحوال علنية مناداة بالاسم، وينتخب العضو الحاصل على الأغلبية المطلقة للحاضرين فإن لم تتحقق هذه المرة الأولى أعيد الانتخاب بين الاثنين الحائزين الأكثر الأصوات فإن تساوي مع ثانيهما غيره في عدد الأصوات اشترك معهما في انتخاب المرة الثانية، ويكون الانتخاب في هذه الحالة بالأغلبية النسبية فإن تساوي أكثر من واحد في الحصول على الأغلبية النسبية تم الاختيار الأغلبية في بينهم بالقرعة. ويرأس الجلسة الأولى لحين انتخاب الرئيس أكبر الأعضاء سنة

– مادة ثانية .

يستبدل بنص المادة (30) من القانون رقم (12) لسنة 1963 المشار إليه النص التالي:

يتم الانتخاب لمناصب مكتب المجلس بالتتابع علنية وبالمناداة بالاسم وبالأغلبية المطلقة، فإذا لم تتحقق هذه الأغلبية أعيد الانتخاب للمرة الثانية ويكون الفوز فيها بالأغلبية النسبية فإن تساوى أثنان أو أكثر في هذه الأغلبية تم اختيار إحداهما بالقرعة.

مادة ثالثة

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ القانون ونشره في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره

المذكرة الإيضاحية

للاقتراح بقانون بتعديل القانون رقم (12) لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة رغبة في تحقيق المزيد من الشفافية لأعمال أعضاء مجلس الأمة وأدائهم خلال فترة تمثيلهم للأمة، وحيث أن أعمال أعضاء مجلس الأمة يجب أن تكون دائما تحت نظر الناخبين والرأي العام أجمع، وذلك كي يتمكن الناخبين من تقييم أدائهم على الدوام ومحاسبتهم عند انتهاء فترة تمثيلهم للأمة، وهو ما يجد سند في مواضع كثيرة من المذكرة التفسيرية للدستور، كما يتسق هذا

التعديل مع جملة مهام عضو مجلس الأمة وعلى رأسها مبايعة ولي العهد الجديد التي تتم بصورة علانية وكذلك التصويت على كتاب عدم التعاون مع الحكومة أو طرح الثقة من احد الوزراء.

وجاء القانون المائل ليضع أحكامة جديدة تتعلق بانتخاب رئيس المجلس ونائبه وبقية أعضاء مكتب المجلس حيث يقر علانية التصويت في انتخاب هذه المناصب وقد حددها القانون عبر طريقة المناداة بالاسم تحديدة لاختصار الطريق لرئيس السن ومن يعاونه في الأمانة العامة في استجلاء الطريقة العلانية بالانتخاب حيث يمنع وفقا للمادة (30) على المجلس مناقشة أي مقترحات قبل انتخاب رئيس المجلس ونائبه وبقية أعضاء مكتب المجلس لذا كان التعديل الجديد يمنع اللبسومحددي الغاية .

هشام الصالح: لماذا لم يكن هناك باركود خلال التصويت على نائب الرئيس؟

هشام الصالح

قال النائب الدكتور هشام الصالح «إن كان هناك باركود للتصويت على منصب الرئيس، فلماذا لم يكن هناك باركود للتصويت على منصب نائب الرئيس؟، والذي ترشح له من الأغلبية النيابية الدكتور حسن جوهر».

وأضاف الصالح «اتفقت مع الأغلبية النيابية في الاجتماع الذي عقد في ديوان مرزوق الخليفة على عدم تصوير تصويتي لورقة اقتراع رئيس المجلس، لأنني غير مقتنع بذلك وهو مخالف لسرية التصويت وأنا استاذ قانون دستوري».

وتابع «وعلى الرغم من ذلك صوت لبدر الحميدي وإن كنت أصلا غير مقتنع بالمرشحين الاثنين».

وقال الصالح «تقدمت بتعديل على قانون 2015 / 63 في شأن مكافحة تقنية جرائم المعلومات